

## أكد التزام ثوابت الوزارة لحماية التعليم الرسمي وزير التربية: لن نسمح بتطير الإمتحانات

يعد التعليم الاساس الذي ترتكز عليه الاوطان ويقوم عليه مستقبل الاشخاص، لأن له اهمية كبيرة في الحياة، اذ ان هناك رابطا قويا بينه وبين تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. هذا التعليم يجب ان يشمل تنمية كل المهارات لدى الطلاب، علما ان لبنان من ابرز الدول التي اولته اهتماما استثنائيا



وزير التربية والتعليم العالي القاضي عباس الحلبي.

يسجل لوزير التربية والتعليم العالي القاضي عباس الحلبي انه "بحكمة القاضي الشجاع"، امسك كرة النار التربوية منذ ان اسندت اليه حقيبة التربية والتعليم العالي، في ظل ظروف استثنائية سيئة جدا على الصعيد الاقتصادي والمالية والاجتماعية، وعمد منذ اللحظة الاولى الى التمسك والتزام الثوابت التي حددتها الوزارة لحماية التعليم الرسمي وضمان استمرارية التعليم وانفاذ العام الدراسي. وقارب القرارات التي اتخذت والمبادرات التي اعلنت دعما للاساتذة وللقطاع عموما، من ضمن اولوية مواجهة الخطر المحقق بالتربية، قاطعا دابر السجال حيال ثوابت السياسة الوطنية التي حيدت التعليم عن السياسة السائدة في البلاد، باذلا كل الجهود في سبيل انقاذه.

كما يسجل للوزير الحلبي انه اجهض كل المحاولات التي هدفت الى وضع الاساتذة في مواجهة وزارة التربية والتعليم العالي واثبت انها لن تجدي نفعا وباءت بالفشل، طالما ان الاولوية هي لضمان الحق في العيش الكريم لهم، وتحسين قدرتهم المعيشية بالحد الأدنى ليتمكنوا من القيام بوظيفتهم وتأدية رسالتهم، غير ابه بالحملات التي استهدفت وتستهدف التربية في شكل مباشر، وسعت وتوسعي الى الغاء ما انجزته في خلال العام الماضي، على الرغم من الازمة الخائفة والعقبات والصعوبات والصراخ والتدخلات وتلاعب الايدي الخبيثة باوضاع القطاع التربوي مستغلة ظروف

تمكنت من تحقيق مجموعة من مطالب اساتذة الملاك والمتعاقدين. والاهم ان وزارة التربية لم تسمح باسقاط المدرسة الرسمية ولا بانهيار القطاع التربوي نتيجة لتداعيات الازمة العامة في البلاد، وبالتالي تاكل جزءا من العطاءات بفعل التراجع المستمر لقيمة النقد الوطني تجاه الدولار. وهي مستمرة في السعي للحصول على تمويل جديد من الجهات المانحة، وتوفر من رصيدها ما تيسر لدعم الاساتذة ومنها دعم الانتاجية، في موازاة وقوف الوزارة بالمرصاد لكل من يحاول اضعاف التعليم الرسمي وايصاله الى الهاوية.

افراد الهيئة التعليمية. واجه كل ذلك بالتأكيد، فيما وزارة التربية والتعليم العالي مستمرة في عملها وسياستها الثابتة في حماية التعليم الرسمي وصون المدارس والثانويات والمهنيات، بحيث كانت وزارة التربية سباقة في اجراء اعادة هيكلة واصلاحات عدة في بنيتها، ولم تكتف للشائعات التي تبث السموم حول عمل وزير التربية وشفافيته. مع التذكير بأن تراكمات منذ سنوات عدة ومشكلات رमित في وجه الوزير، كما لا يخفى على احد ان الازمة العامة في البلد والانهب والشح في الموارد هذا العام اوقع القطاع التربوي في ازمة، وحلها لا يقع على عاتق وزارة التربية وحدها، لكنها

الحلبي في حوار مع "الامن العام"، تناول فيه الواقع التربوي الراهن وامتحانات الشهادات الرسمية.

■ حددتم مواعيد الامتحانات الرسمية، هل اكتملت التحضيرات لانجازها؟  
□ تم تحديد مواعيد اجراء الامتحانات الرسمية للشهادتين المتوسطة والثانوية العامة لدورة العام 2023 العادية بناء على المذكرة الادارية رقم 52 / م / 2023 تاريخ 2023/4/25 اعتبارا من تاريخ 2023/7/6 ولغاية 2023/7/13 ضمنا. وبدأت مراحل التحضير لاجراء الامتحانات الرسمية كما هو معتاد سنويا، الى حين اجراء هذه الامتحانات في مواعيدها.

■ هل اخذتم في الاعتبار حصول تطورات قد تجعل امكان اجراء الامتحانات بشريا ولوجستيا وماديا غير متاحة؟  
□ نحن جاهزون لكل الاحتمالات ولدينا خطط بديلة، والوزارة كما لم تسمح بتضييع العام الدراسي على تلامذة المدارس والثانويات الرسمية، ولا بتطير العام الدراسي مهما كان الثمن، فهي كذلك لن تسمح بتطير الامتحانات الرسمية.

■ ماذا لو استمر الاساتذة على اضرابهم وقاطعوا الامتحانات الرسمية، ما هو الاجراء البديل؟

□ ان المساعي كانت دائما قائمة لتأمين كل ما يمكن الاساتذة من الحضور، وقد استطاعت وزارة التربية والتعليم العالي ان تدفع الى عقد جلسة خاصة لمجلس الوزراء ناقشت الوضع التربوي في لبنان، وتمكنت من تلبية العديد من المطالب الاساسية للاساتذة وصدور قرارات في هذا الشأن، ابرزها زيادة الرواتب وجعل الراتب سبعة اضعاف، ورفع بدل النقل عن كل يوم عمل الى 450 الف ليرة مع انتاجية عن كل يوم حضور. كما تمكنت الوزارة عبر مساع خاصة مع الجهات المانحة من

توصلنا الى معادلة تحقيق المطالب الاساسية للاساتذة مع تحقيق مصالح التلامذة

تأمين 125 دولار شهريا، مما يمكنها من التصدي لواجب استمرار التعليم، ويمكن الاساتذة من العودة الى التدريس، ناهيك عن الضمير الوطني الذي يتحلى به افراد الهيئة التعليمية في الملاك وفي التعاقد وفي مختلف مسمياتهم. على الرغم من الظروف الاستثنائية التي يمر بها لبنان، استطاعت وزارة التربية والتعليم العالي من خلال اتصالاتها وعملها الدؤوب ان تتوصل الى معادلة تقوم على تحقيق المطالب الاساسية للاساتذة بالتزامن مع تحقيق مصالح التلامذة في التعليم وانجاز المناهج. وبناء على دراسات قامت بها دوائر الوزارة، تبين ان المنهاج المقرر لهذا العام الدراسي الذي وضعه المركز التربوي، سينجز بشكل طبيعي ويؤمن نصاب ايام التدريس التي كانت محددة بمئة وعشرين يوما، وهذا كاف حتى يتمكن التلامذة في الشهادات الرسمية من اجراء امتحاناتهم، كما حصل في السنة السابقة مع المواد الاختيارية المحددة، بحيث كانت المواد التي يمتحن بها التلميذ 9 مواد واصبحت 5 مواد.

■ هذا العام الدراسي شهد اطول فترة اضرابات للاساتذة، ألم ينعكس ذلك على مستوى الطلاب ومستوى الشهادة الرسمية؟

□ ان الظروف الاستثنائية قضت بأن تتخذ وزارة التربية والتعليم العالي تدابير استثنائية، منها تقليص المنهاج وتكثيف التعليم الذي لجأت اليه الوزارة بسبب الاضرابات، بحيث كانت ايام التدريس هذا العام اربعة ايام بدلا من خمسة ايام في الاسبوع، وبسبب الاضرابات صدرت عن الوزير تعاميم طلبت من مديري المدارس والثانويات ان يعتمدوا التكثيف، وبالتالي كل المدارس والثانويات التي كانت متأخرة عن اتمام المناهج لجأت الى التكثيف ليوم خامس، وهذا الامر ساعد التلامذة على متابعة البرنامج السنوي تمهيدا لخوض الامتحانات الرسمية،



# ISO 9001:2008



## BIOTECK - GSF LABS



The Bioteck-GSF lab is operated by highly-qualified specialists/personnel covering various lab divisions and offering various medical testing services in the fields:

- Microbiology (bacteria, parasites, fungi, viruses)
- Urine Analysis
- Clinical Biochemistry
- Clinical Immunology/Coagulation/Blood Clotting
- Hematology/ESR

The lab is equipped with the latest innovative medical equipment, devices and supplies from world's leading pioneering medical manufacturers to meet the world-class medical standards and requirements.

The Bioteck-GSF laboratories are committed to the implementation of ISO 9001:2008 and its requirements and to the continuous update of its management system in order to meet and exceed our patients'/customers' satisfaction.

**Bioteck - General Security Forces Laboratories**

Building No. 4, Sami Solh Street, Adlieh, Beirut, Lebanon  
Tel: 01/425 610 (Ext. 1496) - 01/425 617 - Fax: 01/425 777 (Ext. 1492)  
Email: sante@general-security.gov.lb

الدراسات والمناهج التربوية التي يضعها المركز التربوي للبحوث والانماء لانه يأخذ في الاعتبار سلم التعليم ومراحل الصفوف ومراحل الدراسة ومراحل الشهادات ايضا.

■ الا ترون ان تقليص المناهج هو ضرب للتعليم الرسمي في لبنان بينما المدارس الخاصة اكملت كل المناهج الدراسية؟ □ ان تقليص المناهج في ظل الظروف الاستثنائية التي مر بها العام الدراسي الحالي لا يعتبر ضربا للتعليم الرسمي في لبنان، بل جاء كقرار استثنائي للعام الدراسي الحالي للتمكن من اجراء الامتحانات الرسمية، حيث يعتبر قرار اجراء الامتحانات الرسمية في مناهج مقلصة استثنائيا افضل من خيار عدم اجرائها.

لقد اخذت وزارة التربية والتعليم العالي هذا الموضوع في الاعتبار وعلى محمل الجد، وبالتالي لدينا خطط سوف نلجأ اليها لتعويض الكفايات والفاقد التعليمي، والظروف لم تسمح بذلك بسبب عدم الاستقرار الوظيفي والاوضاع المعيشية وجائحة كورونا التي كانت تأثيراتها كبيرة، وفي حال كانت الظروف طبيعية، لا بد من وضع برامج تتعلق بتعويض التلامذة ما فقده من مستوى تعليمي. هذا الامر يتطلب ورشة عمل يتضافر فيها جميع اصحاب القرار في لبنان، من وزارة التربية والتعليم العالي ولجنة التربية النيابية والقطاعات التربوية المهتمة بهذا الشأن، وتلبية مطالب وحقوق الاساتذة، وعندما يتحقق الاستقرار الوظيفي يمكن اللجوء الى الخطط عندما يكون العام الدراسي سليما وصحيحا، بحيث توضع الخطط وتنفذ. اما في الاوضاع الحالية التي نعيشها من الصعب المباشرة بهذه الخطط، لذلك لجأنا في السنة الماضية والسنة الحالية الى عملية تقليص المناهج حتى لا يحرم الطلاب من الدراسة، صحيح ان ذلك غير كاف، انما ان تحصل على الشيء الممكن افضل من الا تحصل على شيء ابدا.

ويواكب ادوات التقييم المعاصرة، في جميع المراحل الدراسية والصفوف. نحن كوزارة للتربية والتعليم العالي تقدم رأيا تربويا بهذا الخصوص مبنيا على خطة واستراتيجية ممنهجة في حال اتخذ القرار بالغاء الشهادات، وهذا لا يتم الا عبر قانون، اما اقتراح قانون يقدمه النواب او مشروع قانون تقدمه الحكومة. لكن نحن نأمل كوزارة تربية وتعليم عال، انه في حال تم اقرار قانون بهذا الخصوص، ان يشتمل على دراسة تمكن الطلاب، الذين نسميهم جيل الكورونا، من تعويض الكفايات ويكونون مستعدين في الحلقة الثالثة بموجب خطة تربوية، للتكيف مع المناهج والمواد المدرسية وفي حال الوصول الى الصف التاسع من الاستغناء عن هذه الشهادة الرسمية، وهذا رهن

مع الاشارة الى ان العديد من المدارس لجأت الى دورات التقوية بالتنسيق مع الجمعيات والهيئات المدنية، وايضا الكثير من الاساتذة لم يلتزموا الاضراب واستمروا في التدريس لصفوف الشهادات.

■ كان هناك توجه سابق لالغاء امتحانات الشهادة المتوسطة واعتماد نتائج الامتحانات المدرسية، هل هذا الامر لا يزال مطروحا؟

□ لا يمكن الغاء الامتحانات الرسمية للشهادة المتوسطة الا بقانون يصدر عن مجلس النواب، وفي هذه الاثناء بدأت عملية تطوير المناهج واليات التقويم من جانب المركز التربوي بالتعاون مع كل الاطراف التربوية المعنية، ونحن في صدد تحول كبير يتناسب مع المعايير الدولية

أيام التدريس في مرحلة التعليم الأساسي للعام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣  
من صفوف الروضات حتى الصف التاسع (البريفيه)

عن شهر	المدارس التي لم تلتزم بالإضراب عددها ١٤٠ %	المدارس التي التزمت بالإضراب
تشرين الأول	١٦	١٦
تشرين الثاني	١٧	١٧
كانون الأول	١٣	١٠
كانون الثاني	١٤	١
شباط	١٠	صفر
آذار	١٧	١٥
نيسان	١٣	١٣
أيار	١٧	١٧
حزيران	صفر	٩
المجموع	١١٧	٩٨

ملاحظة : هذه الدراسة في حال انتهت العام الدراسي بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٥ .

- تعويض تدريس إضافي للمدارس التي أضربت عن شهر آذار ( ٤ ) وأيار ( ٤ ) وحزيران ( ٢ ) .

مجموع التدريس الإضافي ( ١٠ ) أيام %